

المقدمة

الحمد لله الذي جمع للمسلمين من الخير كل الخصال ونسخ بشريعتهم سائر الشرائع ورجح شهادتهم على الأمم يوم الوقوف لبراءة ساحتهم عنده ، وعدم تساقطهم في مهاوي الشرك والضلال ، والصلاة والسلام على نبيه الذي أعطاه الله الحكمة وفصل المقال .

أما بعد : فان من فضل الله على المسلمين أن هيا لهم من يعينهم على طلب العلم ويساعدهم على قواعد الفهم .

وان من أعظم هذه المساعدات هذه الجامعات التي بنتها هذه المملكة المباركة بيد ناصحة للمسلمين على مصالحهم أمينة ، فتأوت أبناءهم المشغوفين بمواصلة العلم من كل قطر ، وان من عظيم فضل الله عليّ أن كنت من هؤلاء الطلبة الذين شملهم هذا العطاء الكريم ، ولقد كان لزاما عليّ أن أختار موضوعا للتخصص في فرع الأصول ، وكان حبي للأصول أمرا أرجو أن يكون لسي ذخيرة عند الله . فأحببت أن أجني ثمرة هذه المحبة بالمعرفة العملية ، فنظرت فاذا أكثر مواضيع الأصول فائدة هو كيفية الاستفادة منه . لأن العلم النظري لا معنى له ما لم يتمكن المتخصص من معرفة طرق الاستفادة ، ولما كان التعارض والترجيح هو المضمار الذي يمكن للطلاب أن يفهم فيه كيفية الاستفادة من الأدلة بواسطة القواعد الأصولية ، سألت الله أن يرزقني بحثه مضافا الى شعبه من فروع الفقه .

ولما كانت العبادات أكثر أدلتها هي النقلية والمعاملات أكثر أدلتها هي العقلية ، وكان فقه الأسرة يعد الأمر الوسط بين الأمرين اخترت منه فقه النكاح سبيلا للبحث فانه يجمع بين غزارة الأدلة النقلية وقوة وضوح العلاقة بين مسائله وبين الأدلة العقلية ، وكان البحث بعنوان :

"أثر التعارض بين الأدلة في فقه النكاح"

وبدأت أخوض غماره خوض الأطفال في الجبال ، وذلك أن موضوع التعارض والترجيح يعد موضوعا بمكان من الأهمية لا يستطيع الخوض فيه أمثالي ، وانما يتحتم على الهيئات العلمية المتخصصة دراسته دراسة جادة ، يتحقق بها هدفان أصليان .

أولهما : بيان أن أدلة الشرع لا تعارض فيها بما يلجم الطاعنين على أدلة الكتاب والسنة ، وبما يكون حجة على المخالف وحجة بيد الموافق يشمخ عن طريقها بالحق عن يقين لا عاطفة فيه ولا تقليد .

الهدف الثاني : بيان أقرب الأقوال الى الصواب في الفقه المقارن ، ولقد أصبح هذا الأمر فيه نوع سهولة لأن كثيرا من الناس قد صاروا عواما لا مذهب لهم وإنما مذهبهم مذهب مفتيهم ، وإذا كان مذهب الحاكم يرفع الخلاف فينبغي أن يكون مذهب المفتي بين العوام رافعا للخلاف . ولكن كيف يعد مذهب المفتي رافعا للخلاف ما لم يتحقق شرط معرفة أدلة الشرع في المسألة التي أفتى فيها وسبيل الخلاص عند تعارضها وأقوال السلف لكي يوازن بين الأقوال والأدلة ثم ينظر أقربها الى المقاصد الشرعية وكيفية استفادة الحكم من ذلك المجموع ، ولما كان هذا الموضوع له مثل هذه الأهمية العلمية والعملية كان أكبر ما يمكن أن يقوم به الطالب هو الكتابة بتجرد وانصاف ويقوم غيره بعمل مشابه لهذا العمل حتى تكتمل الدراسة في كل الفروع الفقهية من عبادات ومعاملات وفقه أسره وحدود وجنايات وقضاء وسائر الأحكام ، ثم تبدأ الهيئات المتخصصة بانتخاب الصالح من الأمثلة والطلول ، ولما كان موضوع هذا البحث في حدود الطاقة الهزيلة لمثلي ، فقد التزمت فيه الخطة التالية :

خطة البحث

تشتمل خطة هذا البحث على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة :

الباب الأول في التعارض بين الأدلة : ويشتمل على فصول ثلاثة

* الفصل الأول : بين يدي التعارض وفيه مباحث ثلاثة

الأول (١) الخلاف الفقهي حقيقته وأسبابه .

الثاني (٢) مكان التعارض من اختلاف الفقهاء .

الثالث (٣) نبذة تاريخية عن التأليف في التعارض .

* الفصل الثاني حقيقة التعارض ومحلّه وحكمه وفيه مباحث أربعة

المبحث الأول (١) تعريف التعارض وتقسيماته .

المبحث الثاني (٢) ركن التعارض وشرطه وسببه .

المبحث الثالث (٣) محلّه

المبحث الرابع (٤) حكمه

- ثم يأتي الباب الثالث وهو القسم الثاني من الموضوع المتعلق بالتطبيق لقواعد التعارض على مسائل فقه النكاح ويشتمل على فصول ستة :
- * الفصل الأول : في مقدمات النكاح وذلك للكلام عن تعريفه وحكمه ومستوناته وحكم الخطبة وعوارضها ثم طبيعة عقد النكاح .
- * الفصل الثاني : الركن الأول من أركان النكاح وهو الميعة وشروطها ومسائلها .
- * الفصل الثالث : الركن الثاني عند الجمهور الولاية وفيه مباحث ثلاثة :
المبحث الأول : تعريفها وحكمها وشروطها وترتيبها .
المبحث الثاني : أنواع الولاية .
المبحث الثالث : أنواع المولى عليهم .
- * ثم يأتي الفصل الرابع للكلام عن الشهود باعتبارهم الركن الثالث أو شرطاً في النكاح وفيه مبحثان :
المبحث الأول : في حكم الأشهاد على عقد النكاح .
المبحث الثاني : في شروط الشهود .
- * ثم يأتي الفصل الخامس في الركن الرابع للنكاح وهو المحل وفيه تمهيد عن شروط الزوجين ثم موانع النكاح المؤبدة والمؤقتة ، ثم موانع اللزوم وهي موجبات الخيار .
- * ثم يأتي الفصل السادس وفيه الأحكام المترتبة على عقد النكاح وفيه مباحث ستة :
المبحث الأول : في المهر .
المبحث الثاني : في الشروط التي تشترطها الزوجة أثناء العقد .
المبحث الثالث : فيم يجب على الزوج عند التعدد .
المبحث الرابع : في النفقة وهل تسقط بالنشوز .
المبحث الخامس : التفويض وما يجب فيه عند الموت .
المبحث السادس : خدمة الزوجة في بيت الزوجية .
- وهكذا تم الباب الثالث ، ثم الخاتمة ، نسأل الله حسنها ..

ولقد كانت هذه هي الخطة ، وقد كانت محاولة السير بالبحث الى الأحسن مقصودا . أسمى ، وان كان الحاصل دون القصد أو بخلافه ، فالعذر في ذلك ما مهده الله لعباده بقوله : "يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا" .

ولقد كان نصب عيني عند الكتابة الخطوط الآتية :

منهج البحث

أولا : أن تكون الموضوعية هي الحادي الذي يحدو بي ويمسك بزمامي كلما حصل في ثنايا البحث استرسال أو جموح .

ثانيا : لقد حاولت الانصاف قدر المستطاع عند العرض والمناقشة وأن يظهر غير ذلك فمن نفس ابرء الى الله من شرها .

ثالثا : لم اتعمد اغفال دليل لأحد بما يوضح أن رأيه هو الراجح ولعل بعض الأقوال لها أدلة أو تعليقات لو اطلعت عليها لتغير مجرى الترجيح .

رابعا : لم أتدخل في أي مسألة بقولي بالجمع أو النسخ أو الترجيح وانما اعرض محتملات بلغة الخائف الوجل من هيبة الله أن أقول ما ليس لي به علم .

خامسا : كل الأقوال والأدلة مأخوذة من كتب أصحابها ولم يكن عن عمد ارتكاب خلاف ذلك .

سادسا : بقدر المستطاع كانت المحاولة أن لا تظهر في الرسالة أساليب مخالفة لفصيح اللسان العربي .

سابعا : كان الحرص كبيراً على أن لا تكثر التهميشات لما يسببه التهميش للقاريء من المضايقات .

ثامنا : كانت ترجمة الاعلام قد وضعت أسفل كل صفحة ولكن أثناء الطبع تغيرت الموجة وتحتم إعادة كتابة ملحق للاعلام على الترتيب الحرفي وسيتم مستقبلا ربط العلم في محله برقم صفحته التي ورد فيها في أول مناسبة ، وكانت الترجمة لكل الأصوليين المذكورين والفقهاء وبعض المحدثين .

تاسعا : ثم ذكرت معلومات النشر كاملة ان توفرت عن المراجع في محلها في الملحق ولم تذكر في أول مناسبة لعدم الحاجة اليها .

عاشرا : رب مرجع لم يتكرر غير مره واحدة فوثقته في محله بمعلومات نشره .

الحادي عشر : لم يكن هناك ملحق بالآيات القرآنية الواردة في البحث لأنه لا غرض للقاريء في ذلك .

الثاني عشر : كل الأحاديث الواردة مخرجة تقريبا بحسب الامكان .

الثالث عشر : الآثار التي وردت في البحث ان أمكن تخريجها خرجت والا فسان المصادر التي ذكرتها تعد في ذلك ثقه كالأم للشافعي وبدائع الصنائع للكاساني مثلا والمغني لابن قدامة وهذا قليل نادر .

ملحق الأحاديث لم يذكر فيها المكرر ولم يذكر فيها التخريج على أمل أن يذكر مستقبلا أول مناسبة ذكر الحديث فيها بالجزء والمفحة .

الرابع عشر : لم يكن مقصود البحث تكثير المراجع وانما يذكر التوثيق في كل مذهب من كتبه المعتمدة .

الخامس عشر : كل مسألة اصولية لا يكثر فيها التوثيق الا اذا كانت خلافية .

السادس عشر : البابان الأولان كانت محتوياتهما بالفقرات والباب الأخير بالمسائل وكلها أرقام متسلسلة وذلك لتسهيل الاحالة بين الفقرات والمسائل ولعل هذا يكمل في المستقبل باجمل مما هو عليه الآن .

هذا والله المسؤول وهو المأمول أن يجازي شيخي وأستاذي المشرف فضيلة الدكتور : حسن أحمد مرعي خبير الجزاء . حيث عانى في اتمام هذا البحث التعب الشديد في محل الدوام وفي منزله المبارك ، وبذل الجهود الكثيرة في ليله ونهاره كل ذلك مع ما لمست منه من صبر وحسن خلق وحسن مساييره لجهلي وقصوري حتى أتم الله هذا البحث .

فأسأل الله أن يجزيه عني وعن سائر الطلبة الذين أشرف ويشرف عليهم خير

الجزاء ، وأن يرزقني الدعاء المقبول له في كل حين .

شكروا فديركم :-

وبعد شكر الله على ما أنعم أتقدم بجزيل الشكر لفضيلة المشرف ولجميع مشايخي الذين وقفت بين أيديهم في قسم الدراسات العليا ولمست منهم كل نصح وأخذت عنهم ما أرجو أن يكون حجة لي وأن لا يكون حجة علي .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لإدارة كلية الشريعة ممثلة في عميدها ، وللمسؤولين في قسم الدراسات العليا لما لمست منهم من نصح ومعونة ، كما أشكر القاضيين على الدراسات العليا الشرعية وعلى رأسهم فضيلة رئيس القسم .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من له علي فضل ممن بذل نصحه أو ساهم بمراجعة
أو نحوها من المساعدات في انجاز هذا البحث ، والحمد لله الذي بفضله تتم
الصالحات وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد الجامع لكل خير . { }